ان المرشح الافضل لرئاسة البلدية هو شخص من خارج المجلس المنتخب.

تأجل البتّ في مرسوم الانتخابات البلدية الى الجلسة العاشرة للمجلس الاستشاري، التي عقدت بتاريخ ١٩/ ٧/ ١٩٢١. واستهل النقاش سليمان طوقان، الذي أثار موضوع الجنسية الفلسطينية، وارتباطه بالانتخابات البلدية. فبادر السكرتير القضائي للرد على اسئلة طوقان قائلاً، ان الرعايا العثمانيين فقط، في ذلك الحين، سيكون لهم حق الاقتراع. أمّا الجنسية الفلسطينية، فهي لن توجد، قانونياً، الاّ بعد اقرار معاهدة سيفر، أو اعلان نظام الانتداب. ولكن هذا الرأي لم يجد قبولاً لدى الاعضاء اليهود في المجلس الاستشاري، لانه يحرم العديد من اليهود من حق التصويت. وعبّر عن ذلك دافيد يلين بقوله ان الكثيرين ممّن كانوا يقيمون في فلسطين قبل الحرب العالمية الاولى رفضوا اكتساب الجنسية العثمانية، خوفاً من تعرض حياتهم وممتلكاتهم للخطر، على حد قوله. ولكن بعد ان أصبحت فلسطين تحت السلطة البريطانية، فانهم، جميعاً، يرغبون في الحصول على الجنسية الفلسطينية. وانضم اليه كالفارسكي، قائلاً ان الناس سوف يصابون بخيبة أمل، بعد ان استمعوا الى بيان المندوب السامي، بتاريخ الثالث من حزيران (يونيو)، اذا استمر تأجيل مسألة الانتخابات البلدية الى ما بعد اقرار الانتداب ومعاهدة الصلح. وتابع قائلاً ان الكثير من الاشخاص الذين ولدوا في فلسطين كرعايا عثمانيين اختاروا جنسيات اجنبية للتمتع بالامتيازات التي كانت تترافق مع نظام الحماية للاجانب. واعرب، صراحة، عن اعتقاده بأن أي وافد الى فلسطين يحق اعتباره فلسطينياً كامل الجنسية بعد انقضاء عام، أو عامين، على اقامته في البلد، وبعد اعلانه عدم رغبته في الحصول على أية جنسية اجنبية. والواضح، بالطبع، ان مثل هذا الاجراء كان يقصد منه رفع نسبة اليهود في مجموع سكان فلسطين، من طريق تحويل المهاجرين الوافدين اليها الى مواطنين خلال أقصر فترة ممكنة.

في تلك الاثناء، كانت الاجواء السياسية في فلسطين بالغة الدقّة، على أثر الاحداث الدامية التي انفجرت في يافا وضواحيها وامتدت الى مناطق أخرى في الاول من أيار (مايو) ١٩٢١، والاستعدادات الجارية لسفر الوفد الفلسطيني الى لندن، لمقابلة المسؤولين البريطانيين والتباحث معهم بشأن الاوضاع في فلسطين ومستقبلها السياسي. وبدا واضحاً من أقوال الاعضاء العرب، في جلسة المجلس الاستشاري تلك، عدم رغبتهم في اتخاذ أي موقف حاسم، أو استفزازي، بانتظار ما ستسفر عنه المحادثات في لندن. فقد دعا سليمان ناصيف، مثلاً، الى تأجيل البحث في موضوع الانتخابات البلدية، طالما انها، وحسب القانون العثماني، لن تجرى قبل كانون الاول (ديسمبر). واقترح د. حبيب سالم حلاً معتدلاً يقضي باعتبار المقيمين في فلسطين قبل الحرب، والذين كانوا يدفعون الرسوم البلدية، سواء أكانوا رعايا عثمانيين أم غير ذلك، متمتعين بحقوق الانتخاب. أمّا سليمان طوقان، فقد طالب، ايضاً، بتأجيل مسألة الانتخابات البلدية الى ما بعد اقرار الانتداب، الامر الذي سيتيح، آنذاك، اجراء احصاء شامل للسكان، تتقرر بموجبه هوية المشاركين في الانتخابات. وأثر المندوب السامي، أيضاً، تأجيل البتّ في هذا الموضوع الى ما بعد اقرار الانتداب، الذي سيترافق مع اعلان دستور للبلاد.

استمر النقاش بشأن الانتخابات البلدية في الجلسة الحادية عشر للمجلس[١٩]، بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٢١، دون التوصل الى قرار. وفي الجلسة الثانية عشرة[٢٠]، التي عقدت بتاريخ الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢١، تلا المندوب السامي بياناً بشأن الانتخابات البلدية ومسألتي الجنسية والدستور المرتبطتين بها. وأوضح صموئيل ان مسودة الدستور أوشكت على